السياسة الخارجية الألمانية تجاه بلجيكا إثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918م

أ م د.ميثاق بيات عبد ألضيفي
جامعة تكريت
Mba1111111@gmail.com

الملخص:

ناقش الكونت فون شليفين الإستراتيجية التي وجب اتباعها من أجل تحقيق الأهداف الألمانية المرغوبة من خلال احتلال فرنسا منذ عام 1905. وأكدت على عدة خيارات عسكرية ووجدت أن أفضل الطرق وأكثرها ملاءمة للجيش الألماني هو اجتياز بلجيكا إلى فرنسا. وقد وضع هيلموت فون مولتك أفكار سلفه موضع التنفيذ.

ان الموقع الجغرافي لبلجيكا جعلها القاعدة الرئيسية لمعارك الحرب العالمية الأولى. ففي 7 أغسطس 1914، هاجم الجيش الألماني بحيرة فورتريس، البوابة الرئيسية لبلجيكا. بعد شهرين، أكمل الألمان احتلال جميع الأراضي البلجيكية.

في ذلك الوقت، لم يكن لدى الحكومة الألمانية استراتيجية احتلال واضحة ومحددة في بلجيكا. كان لديها عدة خيارات: الاندماج الكامل لبلجيكا؛ والثاني كان الانسحاب الكامل. والخيار الثالث كان نوعًا من الاتحاد الاقتصادي من خلال الهيمنة الألمانية على الاقتصاد البلجيكي واستغلال الصناعة البلجيكية، إما الخيار الرابع والأخير كان الحفاظ على وضع بلجيكا كدولة مستقلة كما كان قبل اندلاع الحرب مع فرض بعض القيود لضمان ولائها المستقبلي لألمانيا. كان كل خيار وراء مجموعة معينة من المؤثرين في ألمانيا كقائد للجيش وساسة الصناعة.

يشار إلى أن الشعب البلجيكي، وإن كان تحت ضغط السياسة الألمانية غير مستقر وتأثر بالدعاية الألمانية والبريطانية والفرنسية، إلا أنه احتفظ بوحدته السياسية والاجتماعية رغم محاولة الألمان تفكيك الوحدة الوطنية من خلال استخدام سياسة التقسيم الإداري ومنح البلجيكيين من أصل ألماني، الفلمنكي) مجموعة من الامتيازات. في محاولة لاستغلال بلجيكا إلى أقصى حد لدعم جهود الحرب الألمانية، استخدم الألمان مواردهم المالية المتفوقة لصياغة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لكن ألمانيا لم تحترم سيادة بلجيكا أو حيادها. بعد الاحتلال، كانت القوات التي تسيطر على ألمانيا هي نفسها التي في بلجيكا.

The Count von Schleven discussed the strategy to be followed in order to achieve the desired German goals by occupying France since 1905. It emphasized several military options and found that the best and most appropriate way for the German army was to pass Belgium to France. Helmuth von Moltke puts his predecessor's ideas into practice

Belgium's geographic position made it the main site of World War I battles. On August 7, 1914, the German army attacked Fortrice Lake, Belgium's main gateway. Two months later, the Germans completed the occupation of all Belgian territory.

At the time, the German government did not have a clear and specific occupation strategy in place in Belgium. It had several options: the full integration of Belgium; the second was the complete withdrawal; and the third option was a kind of economic union through German domination of the Belgian economy And the exploitation of the Belgian industry, either the fourth and last option was to retain the status of Belgium as an independent state as it was before the outbreak of war with the imposition of some restrictions to ensure its future loyalty to Germany. Each option was behind a certain group of influential in Germany as army commanders and politicians Industry.

It is noteworthy that the Belgian people, although under the pressure of the German policy unstable and influenced by German, British and French propaganda, but retained its political and social unity despite the attempt of the Germans to break up the national unity through the use of the policy of administrative division and granting Belgians of German origin, Flemish)) set of privileges. In an attempt to exploit Belgium to the fullest extent in support of the German war effort, the Germans used their superior financial resources to formulate economic ties between the two countries, but Germany did not respect Belgium's sovereignty or neutrality. After the occupation, the forces controlling Germany were the same as Belgium.

المقدمة:

ناقشت مذكرة الكونت فون شليفن الاستراتيجية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف الألمانية المرجوة باحتلال فرنسا منذ سنة 1905م, وأكدت على عدة خيارات عسكرية لذلك ووجدت بأن الطريق الأفضل والأكثر مناسبة للجيش الألماني بان يمر ببلجيكا وصولاً إلى فرنسا,[1] وبعد عقد من السنين تقريباً قام الجنرال الألماني هيلموث فون مولتكه بوضع أفكار سلفه موضع التطبيق.[2]

أدى موقع بلجيكا الجغرافي على جعلها الموضع الرئيسي الأول لمعارك الحرب العالمية الأولى, وفي 7 آب/اغسطس 1914م قام الجيش الألماني بمهاجمة مدينة فورتريس ليك والتي تعد بوابة بلجيكا الرئيسية,[3] وبعد شهرين من ذلك أكمل الألمان احتلال جميع الأراضي البلجيكية بشكل فعلي.

لم يكن لدى الحكومة الألمانية في ذلك الوقت استراتيجية احتلال واضحة ومحددة للتطبيق في بلجيكا,[4] بل كان لديها عدة خيارات أولها ضم بلجيكا بصورة كاملة, والثاني الانسحاب منها بصورة تامة, والخيار الثالث قيام نوع من الاتحاد الاقتصادي عن طريق الهيمنة الألمانية على الاقتصاد البلجيكي واستغلال الصناعة البلجيكية, إما الخيار الرابع والأخير فقد كان الاحتفاظ بمنزلة بلجيكا كدولة مستقلة كما كانت قبل اندلاع الحرب مع فرض بعض التقييدات عليها لضمان ولاءها المستقبلي لألمانيا.[5] وقد كان وراء كل خيار مجموعة معينة من أصحاب النفوذ في ألمانيا كقادة الجيش ورجال السياسة والصناعة.

ومن الجدير بالذكر إن الشعب البلجيكي ومع انه كان تحت ضغط السياسة الألمانية الغير مستقرة وتأثره بالدعاية الحربية الألمانية والبريطانية والفرنسية, لكنه احتفظ بوحدته السياسية والاجتماعية على الرغم من محاولة الألمان شق وحدته الوطنية عبر استخدام سياسة الانقسام الإداري ومنح البلجيكيين ذوي الأصول الألمانية والذين يدعون ب ((الفلمنكيين)) مجموعة من الامتيازات . وفي محاولة لاستغلال بلجيكا إلى أقصى حد في دعم المجهود الحربي الألماني استعمل الألمان إمكانياتهم المالية المتفوقة لصياغة الروابط الاقتصادية بين البلدين لكنهم ألمانيا لم

يحترموا سيادة بلجيكا أو حيادها,[6] وبعد الاحتلال أضحت القوى التي تتحكم في ألمانيا هي ذاتها التي تسير بلجيكا.

1/ المشروع السياسي الألماني ازاء بلجيكا:

قررت الحكومة الألمانية تعيين حاكم ألماني عام على بلجيكا في 26 آب/اغسطس 1914م, فتم اختيار المشير(فريهر كولمار فون دير غولز) , كما تم أيضا تعيين مدير مدني هو الدكتور(وليم فون ساندت) , وقد كان رئيس هيئة الأركان الألمانية(فون مولتكه) هو القوة الدافعة وراء هذه التعيينات لثقته الكبيرة بهذين الشخصين ,[7] وقد قام بمنح الحاكم العام صلاحيات واسعة وغير محدودة ونظم علاقته بالمدير المدني لتنظيم تموين القوات العسكرية الألمانية وتموين السكان المدنيين البلجيكيين, محدداً مهام عملهما بجعل بلجيكا أرضا مفتوحة لتلبية المتطلبات والحاجات الفورية للقوات العسكرية الألمانية إضافة إلى ذلك استرضاء السكان المدنيين لمنعهم من القيام بالثورات وإثارة القلاقل للجيش الألماني الذي سيكون منشغلاً بأمور أخرى.[8]

بعد ثلاثة اشهر من اندلاع الحرب تغيرت عدة أمور سياسياً وعسكرياً استدعت قيام قيادة الجيش الألماني بإعفاء المشير غولز من منصبه وتكليفه بتولي قيادة الجيوش الألمانية في الدولة العثمانية وتم اختيار الجنرال(فريدريتش ويليام فريهر فون بيسينج) لتولي منصب الحاكم العام الثاني لبلجيكا,[9] والذي بقي في منصبه لمدة ثلاثة سنوات تقريباً وكان أعظم المؤثرين على السياسة الألمانية في بلجيكا وقد استعمل سلطاته الواسعة والغير محدودة في خلق سياسة متماسكة ومتوازنة بين مصالح أمته وحماية بلجيكا من الدمار الكلي.

مباشرة بعد تولي بيسينج لمهام منصبه, قررت القيادة الألمانية العليا تقسيم بلجيكا إلى ثلاثة مناطق رئيسية, المنطقة الأولى وهي الأكبر والتي كانت تحت سيطرة بيسينج وتضمنت مدينة بروكسل واغلب الريف البلجيكي, وبالمقابل قام بيسينج بتقسيم منطقته إلى تسع مناطق صغرى وعين لكل منطقة حاكم عسكري, وكان مع

كل حاكم مجموعته الخاصة من الضباط ليتولوا عملية ترتيب الإدارة الذاتية للمدن والمحافظات البلجيكية.

إما المنطقة الثانية فقد عرفت بالمنطقة الوسطى وتضمنت مدينتي ((غينت و انتويرب)) والتي كانت تحت الإشراف العسكري للجيش الرابع الألماني, والمنطقة الثالثة والأخيرة هي المنطقة الساحلية وقد كانت تحت رعاية البحرية الألمانية. ومن ذلك يتضح التأثير القوي للجيش على سياسات بيسينج وإجراءاته التي لم تكن تطبق إلا بعد إن يصادق عليها قادة المنطقتين العسكريتين.[10]

فرضت التطورات التي شهدتها الحرب في الجبهة الغربية على بيسينج إتباع سياسة أكثر بيروقراطية لاسيما إزاء المشاكل الملحة التي تواجهه كالقلة الحادة في الموظفين مما استدعى جلب عدد من المسئولين من ألمانيا فضلاً عن قيام بيسينج بدمج مجموعته الصغيرة للضباط وبضمنهم المدير المدني الدكتور ساندت بالكادر البلجيكي السابق للوزارات والمكاتب الحكومية, والتي شملت حقول التعليم والمالية والتجارة والصناعة. وعمل بيسينج على المحافظة على النظام الإداري البلجيكي قدر الامكان ,[11] واجبر جميع الموظفين البلجيكيين على ترديد قسم الولاء الإداري والذي نص على ((أتعهد بالمواصلة بإدارة مكتبي بشكل واعي ومخلص وبموجب اتفاقية لاهاي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1907 وان لا أقوم بأي عمل يمكن إن يؤدي إلى الأضرار بالإدارة الألمانية في الأراضي البلجيكية المحتلة)).[12]

انه لأمر مهم ملاحظة إن قسم الولاء هذا لا يحتوي على تعبير الطاعة العمياء لألمانيا ولا شجب بلجيكا. وقد سهل هذا الأمر استمرار الموظفين البلجيكيين في أعمالهم وخدم بالتالي مصالح ألمانيا عبر توفير إدارة مدنية كفوءة من جهة , ومن جهة أخرى خدم المصالح البلجيكية لأنه ساعد على بقاء الموظفين البلجيكيين الكفوئين في وظائفهم مما أدى إلى استمرار النظام الإداري البلجيكي في حالة جيدة.

لعله من المهم إن نوضح بأن الحكومة البلجيكية الجديدة كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية _ ماعدا الجيش والإدارات المدنية _ الأول كان القسم السياسي, والذي تضمنت مسؤولياته الدعاية والمنشورات الأجنبية وتحليل القضايا السياسية

والثقافية التي تتعلق بإقليم الفلاندرس والعلاقات الفلمنكية – الألمانية ,[13] إما القسم الثاني فهو القسم المصرفي الذي سيطر على الأعمال والأموال والشركات المحلية والأجنبية في العاصمة وعموم البلاد , والقسم الثالث والأخير فهو تجمع المكاتب التقنية التي تتولى شؤون التعامل مع الأمور الاقتصادية.[14] ومع إن هذه الأقسام كانت تابعة بصورة اسمية لسلطة بيسينج إلا إنها كانت مستقلة بشكل كامل عن الإدارة المدنية إلا إن هذا الأمر لم يشكل عائقاً إمام الحكومة الألمانية في ممارسة تأثيرها على كل قسم بطرق وأشكال مختلفة , وأحدى ابرز الأمثلة على تأثيرات الحكومة الألمانية على هذه الأقسام احتدام سياسة الانقسام الإداري للمناطق الفلمنكية والفرنسية في بلجيكا.[15]

قد يثار هنا تساؤل أو استفهام حول ماهية وطبيعة هذا التقسيم الإداري , والجواب على ذلك إن بلجيكا تمتاز بأنها تتألف من مجموعتين عرقيتين متميزتين كل منها تشمل حوالي نصف الشعب البلجيكي , وتدعى المجموعة الأولى ب((الفلمنكيون أو الفلاندرس)) وهم من أصول اسكندينافية ويتكلمون اللغة الألمانية ويدينون بالثقافة الألمانية, إما المجموعة الثانية فهم ذوي أصول فرنسية ويعرفون باسم ((والون)) وهم لغوياً وثقافياً مشابهين للشعب الفرنسي. [16] لكن ذلك لم يمنع الشعب البلجيكي من الكفاح يداً واحدة ومنذ تاريخ تأسيس الدولة البلجيكية الحديثة في سنة 1831م وكان البلجيكيين الفرنسيين – الوالون – مسيطرين بشكل شبه مطلق على الحياة السياسية البلجيكية مما خلق منهم طبقة سياسية راقية وبالمقابل خلق طبقة دنيا من الفلامنكة.

لقد كان تأثير الوالون طاغياً لدرجة انه وعندما بدأت مرحلة الاحتلال الألماني لبلجيكا كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في كافة أنحاء البلاد كما إنها كانت لغة المخاطبات والمراسلات الدبلوماسية وكذلك اللغة المستخدمة في التعليم العالي.[17] وبالمقابل لم تكن تحظى اللغة الفلمنكية بأي تقدير أو اهتمام رسمي مما خلق حافزاً لنشوء العديد من الجمعيات والحركات السياسية الفلمنكية الفاعلة من اجل تحقيق المساواة بين اللغة الفلمنكية والفرنسية في جميع مرافق الحياة

العامة. وفي الأشهر القليلة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى زاد بشكل ملحوظ التوتر العرقي في بلجيكا مما زود الألمان بفرصة ممتازة لاستغلال الإحباط الفلمنكي لتحقيق مطامحهم في تنفيذ التقسيم الإداري عن طريق دعم القومية الفلمنكية لإنجاز بعض أهداف ألمانيا الحربية.[18]

أوضح المستشار الألماني ((بيثمان هولويج)) في 5 نيسان/ابريل 1916م بكلمة له أهداف السياسة الألمانية في بلجيكا بقوله ((نحن يجب إن نحصل على ضمانات مؤكدة بأن بلجيكا لن تكون في المستقبل ولاية تابعة لبريطانيا وفرنسا , كما يجب إن لا تستعمل كحصن اقتصادي وعسكري ضد ألمانيا ... وألمانيا لا تستطيع ترك الشعب الفلمنكي يخضع من جديد لتأثير اللاتينيين, لذا سنقوم بتطوير وضمان اللغة والثقافة الفلمنكية..)),[19] ومن كلمات هولويج نلحظ إن خطة التقسيم الإداري لبلجيكا ماضية في الخطط الألمانية حتى لو تم تحقيق هزيمة فرنسا أو ان يتم عبر إخضاع إقليم الفلاندرس للحكم الألماني الدائم والمباشر.

بدأت الحكومة الألمانية بتطبيق خطتها عبر إنشاء مكتب عرف باسم ((المكتب الفلمنكي)) في القسم السياسي البلجيكي, وتضمنت مسؤولياته الرئيسية نشر الدعاية الأجنبية والمحلية حول الحكم الذاتي الفلمنكي والعمل على الاجتماع بالشخصيات الفلمنكية النشطة والبارزة لتقديم الدعم والمساندة لها.[20]وقد قام المكتب الفلمنكي في 4 شباط/فبراير 1917م بتنظيم اجتماع جماهيري للناشطين الفلمنكيين في بروكسل لغرض مناقشة المشاكل والشكاوى الفلمنكية, وقد حضر هذا الاجتماع ما يقرب من 200 ناشط فلمنكي انتخبوا منهم بضعة أشخاص ليشكلوا ما عرف باسم ((مجلس الفلامنكة)) الذي أعرب عن رغبته الكبيرة في انقسام بلجيكا إلى عدة مناطق للحكم الذاتي وترقية وتطوير اللغة والثقافة الفلمنكية,[21] وعلى الرغم من إن جميع إجراءات المكتب الفلمنكي كانت بتدبير ودعم الحكومة الألمانية إلا إنها ادعت بأن المجلس الفلمنكي قد انتخب بحرية وبأنه يعبر عن وجهات نظر ملايين الشعب الفلمنكي في بلجيكا.[22]

إزاء هذه التطورات اتجهت الحكومة الألمانية إلى دعوة كلاً من الحاكم الألماني العام في بلجيكا الجنرال بيسينج, ومدير الإدارة المدنية البلجيكية المرتبطة بألمانيا الجنرال ((غوفيرنمينت)) لتطبيق سياستها المقترحة في بلجيكا وبأسرع وقت ممكن وباتخاذ كافة السبل والوسائل المتوفرة والمتاحة.[23] ومع إن الجنرال غوفيرنمينت لم تكن لديه مشكلة في الموافقة على كل ما تطلبه منه ألمانيا شأنه شأن اغلب العملاء والمتعاونين مع قوات الاحتلال الذين على شاكلته لاسيما بعد إن يفقدوا ارتباطهم بأوطانهم ويكونوا احرص من المحتل نفسه على مصالحه , لكن كلاً من بيسينج والدكتور ساندت لم يكونا متحمسين لمشروع الحكومة الألمانية في تطبيق الانقسام الكامل للأراضي البلجيكية إلى فلاندرس و والونيا,[24] إذ كان لديهما تحفضات كبيرة على أي أجراء من هذا الشأن خصوصاً بيسينج الذي كان يعتقد إن الحكومة لابد إن تكون حازمة وعادلة وان تشعر الناس بالعدالة الحقيقية والتي لا تأتي ألان عن طريق الفصل بل الدمج وتوفير حكومة قوية لحكم البلاد.[25]

نتيجة لإصرار بيسينج وحزمه اصطدم بسياسات الحكومة الألمانية التي كانت تؤكد على الانقسام الإداري نتيجة للقلق الشديد الذي كانت تشعر به حكومة هولويج إزاء تزايد صعوبات الحرب ومخاطرها, وبما إن بيسينج لم يكن يشعر بهذا القلق فقد تحمل إعمال المقاومة الفلمنكية واستمر بتطبيق سياسة الانقسام الإداري بأسلوب بطيء ومدروس.[26] وان المشكلة الرئيسية بتطبيق الانقسام الإداري تمحورت بالتناقض الكبير بين مجلس الفلاندرس والحكومة الألمانية من جهة والشعب الفلمنكي من جهة أخرى, إذ على الرغم من الاندفاع والحماس الكبير لأعضاء مجلس الفلاندرس ورجال الحكومة الألمانية في تحقيق الانقسام إلا إن الشعب الفلمنكي لم يكن متحمساً أو مندفعاً في الانقسام, بل انه في معظم الأحيان كان غير مرحباً بالخطوة. ومع إن بيسينج كان يدعم موقف الشعب الفلمنكي في عدم الاستعجال بتطبيق الانقسام إلا انه في نهاية سنة 1917م أنجز الانقسام وعلى الأرض كان هناك حكومتان منفصلتان في بلجيكا .[27]

في الوقت الذي انتهى فيه الاحتلال الألماني لبلجيكا في عام 1918م كان نظام الانقسام الإداري قائماً ومع انه وجد لتحقيق المصالح الألمانية إلا إن انتهى بخدمة مصالح بلجيكا وأفضل دليل على ذلك إن هذا النظام مازال باقياً في بلجيكا إلى ألان.[28] ودوافع الألمان في صياغة هذه السياسة وبأحسن الأحوال مشكوك فيها لأنها لم تكن من اجل بلجيكا أبدا لكن متطلبات السياسة أجبرت البلجيكيين على نبذ الفرقة واحتواء نقمة الفلامنكة عبر مساواتهم مع الوالون, وبالمقابل قام الفلامنكة بمقاومة الاحتلال الألماني لا لأنهم كانوا ضد السياسة الألمانية ولكنهم كرهوا استغلال ألمانيا لمشكلة بلجيكية داخلية لخدمة مصالحهم.[29]

بنظرة متفحصة للموضوع نرى إن المشروع السياسي الألماني في بلجيكا قد أوضح النزاع الحاد بين رجال السياسة وقادة الجيش الألماني واعتراضات الحاكم بيسينج والشعب الفلمنكي عليها. إلا إن هذا الأمر لا يدفعنا أبدا إلى التشكيك بولاء بيسينج لألمانيا بل على العكس من ذلك فأنه قد طبق جميع السياسات التي أرادتها الحكومة الألمانية بجد وإخلاص متفاني , لكنه أراد إن يقوم بذلك بطريقة تجعل من الاحتلال قابل للتحمل بالنسبة للبلجيكيين ودون إن يعرض مصالح بلاده للخطر.[30]

على كل حال فأن المشروع السياسي الألماني في بلجيكا صور المساومة الحادة بين أفكار ونظريات رجال الحكومة الألمانية وقادة الجيش الألماني والحاكم بيسينج والشعب البلجيكي, وقد انتقل هذا الميزان المتأرجح بين نوايا القوى المتصارعة إلى الحالة الاقتصادية أيضا إذ كان هناك العديد من الأفكار المتعارضة في مجال السياسة الاقتصادية في بلجيكا والتي أثارت نزاع كبير بين بيسينج وبرلين والتي امتد تأثيره على الشعب البلجيكي.

2- السياسة الاقتصادية الألمانية المطبقة في بلجيكا/

أوجد الاحتلال الألماني العديد من المشاكل الاقتصادية لكلا البلدين, إذ احتاج الألمان لموارد نقدية كبيرة لتجهيز أفراد جيشهم ولدعم الترتيب الحكومي الذي أوجدوه في بلجيكا, كما احتاجوا إلى مصادر مالية لدعم مجهودهم الحربي.[31] امتلك الألمان العديد من الخيارات والأساليب الاقتصادية لاستغلال الموارد والثروات

الطبيعية البلجيكية, الخيار الأول ارتكز على استغلال كامل لمصادر الثروة البلجيكية عن طريق سلب هذه الثروات واستغلال الأراضي ومصادرة رأس المال البلجيكي. وقد دعمت المؤسسة الصناعية العسكرية الألمانية وحكومة الرايخ هذه السياسة , والتي قصد منها تحويل بلجيكا من بلد مستقر اقتصادياً إلى ارض مقفرة .[32] إما الخيار الثاني فارتكز على السماح للبلجيكيين بشيء من الحرية الاقتصادية بعد التأكد من إن أعمالهم الاقتصادية لن تؤدي إلى المساس بالمصالح الألمانية , وفي حقيقة الأمر كان هذا الخيار غير ملائم وبعيد عن واقع التعامل مع قوات أجنبية محتلة, والخيار الثالث والأخير,[33] والذي كان من اشد أنصاره الجنرال بيسينج وحكومته , فقد كان يؤكد على استخدام قدرات بلجيكا الاقتصادية لخدمة ألمانيا مع الاحتفاظ بتلك القدرات مما يسمح لأنظمام بلجيكا أو إقليم الفلاندرس في المستقبل إلى الإمبراطورية الألمانية. وكما أتضح في حالة المشروع السياسي الألماني لبلجيكا فأنها لم تكن تملك مشروع اقتصادي لها بعد الاحتلال وقد جاءت الإجراءات والسياسات التي اتخذت وليدة الظرف والحاجة والساعة.

ما إن أكمل الألمان احتلال بلجيكا حتى قاموا وخلال فترة قليلة بالاستيلاء على الأموال البلجيكية واستخدموها في دعم قواتهم في بلجيكا, واستندوا بذلك على تفسيرهم لاتفاقية لاهاي الموقعة في عام 1907 من قبل ابرز الدول الأوربية كبريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا, والتي أكدت على مجموعة من القواعد الدقيقة التي تحكم تصرف الجيوش والدول في حروب المستقبل, وقد أوضح احد بنودها إن على الجيش المحتل الحق في طلب الدعم المالي من البلد المحتل وقد استخدم الألمان هذا التبرير لفرض الغرامات وطلب المواد التي يحتاجها جيشهم,[34] على إن هذا التبرير فقد أثره بعد فترة قليلة لأن الألمان أرادوا تجاوز شروط الاتفاقية من جانب, ومن جانب أخر إن مصداقية ألمانيا أصبحت غير ذات اثر في هذه المنطقة لكثرة الانتهاكات التي قاموا بها.

ما إن سيطر الجيش الألماني على بروكسل في شهر آب/اغسطس 1914م حتى فرض على المدينة دفع مبلغ ((50 مليون فرنك)) كمساهمة في دعم جهوده الحربية

,[35] وتكرر هذا الأمر في أكثر من مدينة بلجيكية واستعمل القادة العسكريين الألمان الغرامات والضرائب الباهضة لمعاقبة المدن والمناطق التي تقاومهم ومثال على ذلك تم فرض غرامة حربية مقدارها ((500000 فرنك ألماني)) على مدينتي بروكسل وانتويرب لتصليح الطريق السريع الذي تعرض إلى إضرار بسبب المقاومة البلجيكية.[36]

اثر تشكيل إدارة الاحتلال وتوجه معظم القوات العسكرية الألمانية إلى ساحات المعارك في الخطوط الأمامية في فرنسا , بدأ كبار رجال الصناعة الألمان بالتفاهم مع القوى العسكرية لضمان استغلال الثروات الطبيعية البلجيكية كالفحم والنفط والحديد والفولاذ والمعادن الثمينة ,[37] ولما كان الهدف الرئيسي للحكومة الألمانية هو حماية ألمانيا من الهجمات المستقبلية وجعل ألمانيا قوة عالمية مهيمنة , فقد تلاقت مصالح العسكريين مع رجال الصناعة والاقتصاد فقاموا بإنشاء ((دائرة المواد الأولية في وزارة الحرب الألمانية)) والتي تولى شؤونها في بلجيكا الجنرال البلجيكي غوفير نمينت , وقد كان القوة الدافعة وراء هذا المشروع رئيس شركة ((جنرال إليكترونيك الألمانية)) رجل الأعمال الشهير ((والتر راذينو)) الذي أكد على وجوب شراء أو احتكار كل سهم موجود في البلاد المحتلة,[38] ولما دخلت هذه الأفكار حيز التطبيق في بلجيكا شكلت سمة جديدة من سمات السياسة الاقتصادية الألمانية لاستغلال القطاع الصناعي البلجيكي.[39]

النتائج العامة لهذه السياسة الاقتصادية كانت إنشاء مكاتب مركزية لتطوير الفحم والغاز والنفط ومصادر الطاقة الأخرى, وصبت هذه المكاتب جهودها على البحث عن المواد الأولية في بلجيكا واستغلالها لدعم المجهود الحربي الألماني.[40] كما قامت الشركات الألمانية الكبرى بشراء الشركات والمصانع البلجيكية والأجنبية بأسعار زهيدة, وفي نفس الوقت استولى المصرفيين الألمان وتحت العديد من الذرائع على رأس المال البلجيكي والأجنبي واستخدامه في تمويل عملياتهم المصرفية والتجارية.

لإعطاء صورة أوضح على ممارسات الألمان في استغلال مصادر الطاقة والثروات الطبيعية البلجيكية نورد المثالين الآتيين: المثال الأول قيام الألمان في شهر واحد من عام 1915م بمصادرة ((7400 طن)) من الفحم, و((6100 طن)) من الفوسفات, و((1350 طن)) من النفط الخام, وأكثر من ((10000 طن)) من المعادن المختلفة, والاستيلاء على نصف الطاقة الإنتاجية لمعامل النسيج البلجيكية.[41] إما المثال الثاني فيتلخص بقيام الألمان بنشر بيان في مدينة بروكسل العاصمة في 13 كانون الأول/ديسمبر 1916م طلب فيه من الأهالي تسليم كل ما بحوزتهم من حاجيات منزلية مصنوعة من النحاس والنيكل والقصدير إلى السلطات المحلية أو الجيش الألماني لاستخدامها في الإغراض العسكرية.[42]

غير انه ومع استمرار الاستغلال الاقتصادي لبلجيكا أراد الجنرال بيسينج إن يمنع المؤسسات الصناعية الألمانية من فعل ما تريد في بلجيكا عن طريق معارضته لهذا التدمير الغير المسؤول للصناعة البلجيكية, لكن معارضته كانت ضعيفة وغير ذات تأثير إزاء ما كان يتمتع به تحالف رجال الجيش مع رجال الصناعة من قوة ونفوذ. وقد أعطى بيسينج عدة أسباب لمعارضته, أولها إن الاستغلال الاقتصادي كان ضد المفهوم الذي يجب إن تتحلى به القوة المحتلة من الإنصاف والعدالة, وثانياً إن سياسة الاستغلال الاقتصادي تعيق سياسة الانقسام الإداري وتجعلها بلا معنى لأنها توضح لكلاً من الفلاندرس والوالون بأن مصالح ألمانيا تتقاطع مع مصلحتهما, وثالثاً إن فلاندرس ضعيف ومدمر لن يكون ذا جدوى للمصالح الألمانية على عكس فلاندرس مستقر يمكن إن يكون وبمرور الوقت سلعة ثمينة للأمة الألمانية.[43] وخلاصة أفكار بيسينج انه أراد المحافظة على الاقتصاد البلجيكي وعدم الاستمرار في تحطيمه,[44] لأن بلجيكا تتمتع باقتصاد قوي نسبياً هي ذات قيمة كبيرة للمصالح الألمانية لا بلجيكا الضعيفة المنهارة اقتصادياً التي ستكون عبئاً دائماً عليها ,[45] كما كان يرى بيسينج .

على الرغم من إن بيسينج لم يستطع وقف الاستغلال الاقتصادي إلا انه عمل على حل بعض المشاكل التي كانت تمس حياة الإنسان البلجيكي بشكل مباشر

وخصوصاً مشكلتي البطالة ونقص الغذاء والتي أوجدتهما السياسات الألمانية,[46] ففي الأولى حاول خلق فرص للعاطلين عن العمل في داخل بلجيكا أضافه إلى انه حاول معالجة مشكلة إجبار العمال البلجيكيين على العمل الإجباري في ألمانيا.[47]

إما المشكلة الثانية والتي هي نقص الغذاء فمن الواضح إن الإجراءات الألمانية كانت مسؤولة بشكل مباشر عن اغلب معاناة الشعب البلجيكي خلال الحرب العالمية الأولى عندما استولى القادة العسكريين على كميات كبيرة من الأغذية والتجهيزات واستخدموها في تموين قواتهم,[48] كما قام الألمان بتصدير كميات الغذاء المتبقية إلى داخل ألمانيا والتي كانت متضررة بشكل كبير من الحصار البحري الذي فرضته عليها البحرية الملكية البريطانية والذي كان يمنع دخول المواد الغذائية إلى ألمانيا والمناطق الواقعة تحت نفوذها.[49] وبالتالي تسبب الألمان والبريطانيين بألام كبيرة للشعب البلجيكي مما افشل جميع الجهود التي قام بها بيسينج من اجل حل أزمة الغذاء في بلجيكا, لكن جهوده أفلحت في نهاية الأمر عندما نجح بإقناع الحكومة الألمانية بالسماح لمنظمة الإغاثة بالعمل في بلجيكا,[50] وقد كانت هذه المنظمة أمريكية ومحايدة فعملت على جمع المواد الغذائية والتجهيزات الضرورية وتوزيعها على أفراد الشعب البلجيكي.

بدأ عمل المنظمة بعد فترة قليلة من بداية الاحتلال الألماني لبلجيكا عندما نجح بيسينج في الحصول لها على موافقة الحكومة الألمانية كما أدت موافقة بريطانيا وفرنسا على السماح للسفن المحايدة بحمل المواد الغذائية إلى بلجيكا في عام 1915م إلى زيادة كبيرة في عمل المنظمة والى تدفق المواد الغذائية من معظم أنحاء العالم.[51]

وقد كان لمنظمة الإغاثة أربعة مكاتب رئيسية, أحداها في بروكسل والذي كان مشرفاً على عملية التوزيع والتي كانت متطلباتها تصل إلى حوالي ((25000000 مليون فرنك)) شهرياً وتغذي حوالي ((7000000 ملايين)) مواطن , وقد احتاجت المنظمة إلى تعاون كبير من الحكومة الألمانية وتسهيلات كثيرة وفي الحقيقة قدمت الحكومة الألمانية دعمها وتعاونها الكبير للمنظمة بطريقتين,[52] الأولى موافقتها

الكاملة على جميع خطط وأهداف المنظمة وإبداء التعاون الكامل في توزيع الأغذية إلى درجة انه كان لديها الاستعداد لقبول المساعدات المالية النقدية الأجنبية وتسليمها بشكل مباشر للبلجيكيين .[53]

إما الطريقة الثانية وفي إثناء تفاقم المعارك ما عادت منظمة الإغاثة قادرة على الوفاء بالحاجات المتزايدة للشعب البلجيكي مما دفعها إن تطلب من الحكومة الألمانية اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تصدير المواد الغذائية من بلجيكا إلى ألمانيا, وقد وافقت الحكومة الألمانية فوراً على ذلك مما عاد بفائدة كبيرة على الشعب البلجيكي الذي كان يعاني حقيقةً من النقص الحاد في الأغذية,[55] لكن هذا الموقف الإنساني النبيل للألمان على الرغم من إنهم قوة محتلة لا يجب إن ننخدع به لأنهم عوضوا عن عدم تصدير المواد الغذائية بتصدير كميات مضاعفة من المواد الأولية كالفحم والنفط والغاز والحديد وغيرها.

أن السياسة الاقتصادية الألمانية في بلجيكا يمكن تقييمها كنجاح لبيسينج أو فشل للحكومة الألمانية, وحسب الزاوية التي ننظر منها للموضوع كما يجب إلا يفوتنا إن بلجيكا كانت بلداً محتلاً إثناء الحرب العالمية الأولى والدولة التي احتلتها كانت في حاجة لمصادرها الطبيعية ولقوتها البشرية لدعم مجهودها الحربي ولم تكن مفاجأة لأحد قيام الحكومة الألمانية – وخصوصاً التحالف العسكري الصناعي- باستغلال بلجيكا لتلبية حاجات بلدهم المتزايدة تبعاً للتطورات الحربية, ولعل من المفيد إن نذكر بأن الجنرال بيسينج كان ضابط في الجيش الألماني وأراد وبشكل كبير استغلال بلجيكا لتحقيق منفعة وطنه, لكنه كان يؤمن بأن الاحتلال الألماني يجب إن يكون عادلاً لكلا الطرفين وعلى الرغم من إن هذه المعادلة مستحيلة التطبيق لأن الاحتلال لايمكن له إن يكون عادلاً لكن مع ذلك فقد نجحت سياسات بيسينج في توفير حياة أسهل وأفضل للشعب البلجيكي في ظل الاحتلال الألماني.

الخاتمة

تعتمد القصة الحقيقية لبلجيكا إثناء الحرب العالمية الأولى وبشكل كبير على التقديرات ووجهات النظر المختلفة لكلا الفريقين المتحاربين. فبلجيكا كانت بلد

محتل, وألمانيا كانت القوة المحتلة, وهذه الحقيقة ضرورية لفهم وإدراك الحالة البلجيكية. وبالمقارنة مع ما جرى من إحداث وأمور في الحرب العالمية الأولى فأن الإحداث التي رافقت احتلال بلجيكا كانت مقبولة بعض الشيء!

فحسب وجهة نظر دول الوفاق إن الألمان قاموا بأعمال مريعة بدءوها بتقسيم بلجيكا إلى منطقتين منفصلتين, وعملوا على توظيف القومية الفلمنكية لخدمة مصالحهم الخاصة وقاموا باستغلال مصادر بلجيكا الطبيعية والصناعية والمالية لدعم الجيش الألماني والمجهود الحربي العام, وطالت أعمالهم القطاع الصناعي البلجيكي الذي حاولوا القضاء عليه وتدمير الشركات والمصانع المحلية والأجنبية, مما يعكس لأي مراقب مدى القسوة والوحشية التي كان يتعامل بها الألمان مع الشعب البلجيكي.

إما وجهة النظر الأخرى- والتي هي وجهة نظر ألمانيا وحلفائها- فأن الألمان اشتركوا في حرب كبرى تطلبت منهم وضع جميع القوى البشرية والمصادر الطبيعية والصناعية تحت تصرفهم, وان الظلم الذي حل ببلجيكا كان حالة طبيعية لزيادة حظوظ ألمانيا في تحقيق النصر, وكلما تدهورت حالة ألمانيا الحربية كان يقابلها زيادة في الضغوط العسكرية والصناعية على بلجيكا, وهذا نتاج طبيعي للاحتلال.

وقد أفرزت زيادة الضغوط الألمانية والتطرف في استغلال مصادر الثروة البلجيكية الى بروز العديد من المشاكل والخلافات العقائدية في أوساط الحكومة الألمانية لاختيار السبيل الأفضل في كيفية التعامل مع القضية البلجيكية مما ساعد في النهاية على صياغة السياسة الألمانية في بلجيكا.

الهوامش

1- The Army Quarterly, London (July, 1929), 18 (2): pp.286-90.
2- S.L.A. Marshall, World War One (Boston: Houghton Miflin, 1992),p. 56.
3- Ibid, p.57.
4- Rainer Rumold and O.K. Werckmeister, Ed., The Ideological Crisis of Expressionism (Columbia, SC: Carridon House, 1990), p.45.
5- IBAD,p.52.

6- Rumold and Werckmeister,Op. Cit.p.45.
7- Marshall,Op. Cit,p. 57.
8- Ibid.
9- Leon Van Der Essen, A Short Account of the German Invasion and Occupation of Belgium. (London: Adelphi Terrace, 1918),p. 37.
10- Rumold and Werckmeister,Op. Cit, 47.
11- (Washington: Carnegie Foundation for International Peace, 1942),pp. 16-18.
12- Ibid,p.17.
13- Van Der Essen,Op. Cit,pp. 41-42.
14- Ibid.,p. 42.
15- Kobler,Op. Cit.pp. 33-39.
16- Rumold and Werckmeister,Op. Cit,p. 50.
17- (Belgium: Ministere des Affaires Etrangeres, 1918),pp. 511-515.
18- IBAD,pp. 49-62.
19- Fernand Passelecq, Belgian Unity and the Flemish Movement (London: Spottiswoode, Ballontyre, and Company, 1916)p. 1.
20- Fritz Fischer, Germany's Aims in the First World War (London: Chatto and Windus, 1967),pp. 103-113.
21- Ministere des Affaires Etrangeres,Op. Cit.p. 512.
22- Kohler,p. 49.
23- Kohler,pp. 45-52.
24- Ibid.,p. 49.
25- M.H. Carton De Wiart, Administrative Separation: What Belgians in Invaded Belgium Think of it. (London, T. Fisher Unwin, 1918),p. 10.
26- Passelecq, Belgian Unity,Op. Cit,p. 7.
27- Kohler,Op. Cit,p. 58.
28- Rurnold and Werckmeister, Op. Cit,pp. 58-59.
29- Christian Gauss, Some War Curiosities and the Clandestine Press in Belgium (Philadelphia: McKinley Publishing Company, 1918),p. 8.
30- Van Der Essen, Op. Cit,p. 48.
31- IBAD,p.55.

32- Ibid,p.58.
33- Ibid,p.69.
34- Kohler, Op. Cit,p.72.
35- Ministere des Affaires Etrangeres, Op. Cit,p. 517.
36- Ibid,pp. 517-518.
37- Ibid,p. 518.
38- Ibid,p. 516.
39- Robert Armeson, Total Warfare and Compulsory Labor (The Hague: Martinus Nijhoff, 1964),pp. 18-32.
40- Ibid,p. 24.
41- Great Britain, Great Britain and Supplies for Belgian Industries (London: Foreign Office, 1916),p. 2.
42- Ministere des Affaires Etrangeres, Op. Cit,p. 519.
43- See Van Der Essen, Ch. 2, and Rumold and Werckmeister,pp. 62-66, for treatment of Bissing's ideas.
44- W.L. Honnold, The Commission for Relief in Belgium (1917), pp.3-4.
45- Jan-Albert Goris, Belgium (Berkeley: University of California Press, 1945),p. 66.
46- Gerd Hardach, The First World War 1914-1918 (Berkeley: University of California Press, 1977),p. 39-42.
47- Armeson, Op. Cit,p. 29.
48- Fernand Passelecq, OP .Cit.
49- Ibid, xi-xix. (Introduction).
50- W.L. Honnold, Op. Cit.
51- C R B, General Instruction Books (New York: The Commission for Relief in Belgium, 1915),p. 3.
52- Ibid,p. 7.
53- Honnold, OP.CIT,p. 6.
54- Ibid.
55- Ibid, pp.3-10.